GULF CENTER FOR HUMAN RIGHTS

مركز الخليج لحقوق الإنسان

تقرير بعثة حقوقية

المدافعون السوريون عن حقوق الإنسان يفقدون الأمل بالمجتمع الدولي مع استمرار إنتهاكات حقوق الإنسان دون انقطاع

مارس/آذار 2016

المحتويات:

1. مقدمة 3
   أ) لمحة عامة..... 3
   ب) المنهجية 5
2. المدافعون عن حقوق الإنسان..... 5
   أ) الصحفيون من المدافعين عن حقوق الإنسان..... 5
   ب) المحامون من المدافعين عن حقوق الإنسان 15
   ت) العاملون في المجال الانساني من المدافعين عن حقوق الإنسان..... 18
3. الخاتمة والتوصيات..... 22

1. مقدمة

أ) لمحة عامة

تُظهر قصص المدافعين عن حقوق الإنسان في سوريا بعض النتائج المرعبة للصراع في سورية خلال السنوات الخمس الماضية. "لقد أصبح منظر الدم طبيعياً الآن، وبنفس الطريقة التي تغلبنا فيها على مشهد الدم، نحن بحاجة للتغلب على التحديات من أجل البقاء ومساعدة الآخرين للبقاء على قيد الحياة"، قال **محمد خضر**، وهو صحفي يعمل مع "بالصوت والصورة". فمع انعدام الأمن، والخوف المستمر، وتطبيع العنف، وتحمل مسؤوليات بث الأمل والعمل من أجل تحقيق العدالة أثناء أكبر أزمة في عصرنا، كل ذلك يجعل حياة المدافعين عن حقوق الإنسان السوريين صعبة للغاية ويعرضهم لمخاطر حتمية كبيرة. إلا أن هذه الظروف لا تردع التزامهم بحماية حقوق الأنسان من جميع أطراف النزاع.

يواجه المحامون الفوضى في تطبيق بعض الإجراءات القضائية غير الموجودة، وكذلك يواجه الصحفيون قيوداً على سرد الحقائق في قطاع الإعلام الفوضوي، وكما يواجه العاملون في المجال الإنساني العديد من الصعوبات التي تتجلى بعدم الوصول إلى المناطق التي هي في أمس الحاجة إليهم. ان كل منطقة في سوريا لها قصتها الخاصة وتصعيدها الخاص للأحداث، وتخضع كل منها كذلك لسيطرة فصيل ما . إن تجارب المدافعين عن حقوق الإنسان تختلف من منطقة إلى أخرى بناء على السياق المحلي، ولكنها تهدف جميعها إلى تقديم الحد الأدنى من الاحترام للمدنيين الذين ليس لديهم رأي في الحرب المفروضة عليهم والذين لم يشاركوا في النزاع، ولكنهم يحاولون البقاء على قيد الحياة والعمل في خضم الصراع. إن هدفهم الجماعي عبارة عن مجموعة من حقوق الإنسان التي اعتمدت دولياً ويجب احترامها وطنياً حتى في أوقات الحرب. وعلى هذا فان المحامين يطالبون بمعاملة عادلة للسجناء أثناء الإحتجاز ويوثقون الانتهاكات لاستخدامها في المحكمة في يوم من الأيام. والصحفيون يقودون ممارسة حرية التعبير ويخبرون العالم بما يجري في سوريا. والعاملون في المجال الإنساني يحملون المعونات والإمدادات عبر نقاط التفتيش والطرق الخطرة للتأكد من أن ابناء وطنهم من السوريين لا يموتون جراء التجويع، ويقومون بإنتشال الناجين من تحت الأنقاض بعد القصف، يعالجون الجرحى والمصابين جسدياً من السكان، ويعملون على تأمين ممرات آمنة لمن هم بحاجة إلى عناية طبية فائقة.

ان الحرب السورية ليست صراعاً داخلياً فحسب، بل تشمل الآن على العديد من الجهات الفاعلة الدولية بإختلاف مصالحها السياسية في المنطقة، مما يزيد من الخطر المحدق بالمدافعين عن حقوق الإنسان في سوريا وخارجها. فقد تلعب كل من روسيا ولبنان وإيران وتركيا وقطر والمملكة العربية السعودية دوراً في ذلك، بالإضافة إلى غيرها من الدول المشاركة في التحالف ضد ما يسمى داعش، كما ان الجغرافيا السياسية الإقليمية تلعب دوراً رئيسياً في الصراع وهنا يجد المدافعون عن حقوق الإنسان أنفسهم طي النسيان مع عدم وجود أي آليات لحمايتهم أو أي أفاق لنهاية هذا الصراع.

بالرغم من بزوغ أمل لنوع من المصالحة في الأمم المتحدة مع بدء محادثات السلام في فبراير/شباط عام 2016، دمرت المزيد من النكسات آفاق قرار الأمم المتحدة 2254 (2015) لتحقيق تسوية دائمة. ان العقبات شديدة وتشتمل على: إستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان من قبل جميع الأطراف في هذه الحرب المستمرة، بما فيهم الحكومة السورية والجماعات الإرهابية، بالإضافة إلى غيرهم من أصحاب المصلحة.

تستهدف الأعمال الانتقامية الناشطين الذين يتعاونون مع الآليات الدولية بما فيها منظومة الأمم المتحدة؛ بالإضافة إلى القيود المفروضة بما فيها المضايقة القضائية في المناطق التابعة لسيطرة الحكومة. وفي الوقت الذي يتوجب فيه محاكمة المسؤولين عن ارتكاب جرائم الحرب و الجرائم ضد الإنسانية، لا تزال صفوف المعارضة السورية مقسّمة ولم تتمكن حتى الان من التوحد في شكل جبهة سورية معارضة تجمع كافة أطياف الشعب السوري، ومما يزيد الامر سوءاً انتشار داعش. وعلى الرغم من هذا الوضع ، يستمر المدافعون عن حقوق الإنسان بمواصلة جهودهم لتعزيز حقوق الإنسان.

إدراكاً لأهمية عمل المدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة وتحديداً في سوريا، قام مركز الخليج لحقوق الإنسان منذ عام 2012 بتوثيق عملهم ودعى مراراً جميع المتورطين في الصراع الدائر في سوريا إلى احترامهم وحمايتهم.

ان العديد من المدافعين الذين عمل معهم مركز الخليج لحقوق الإنسان إما هم رهن الاحتجاز، أو اختفوا، أو يحاكمون أمام المحاكم العسكرية ومكافحة الإرهاب. وبالرغم من صعوبة الصورة العامة، إلا أننا شهدنا بعض النجاحات الفردية. وعلى سبيل المثال، في عام 2015 نجحت منظمات حقوق الإنسان بما فيها مركز الخليج لحقوق الإنسان في دعواتهم إلى الدول الأعضاء بمجلس الأمن للأمم المتحدة وأماكن أخرى للمساعدة في الإفراج عن المدافع عن حقوق الإنسان **مازن درويش**، وزملائه **هاني الزيتاني** و **حسين غرير** من المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، على الرغم من أن مصير آخرين مثل **باسل خرطبيل** يبقى مجهولاً. ويظل بعض المدافعين عن حقوق الإنسان مفقودين ومختفين قسرياً في كل من سجون الحكومة أو رهن الاعتقال من قبل الجماعات المسلحة. ولا تزال المدافعة عن حقوق الإنسان والمحامية **رزان زيتونة**، رئيسة مركز توثيق الإنتهاكات في سوريا، في عداد المفقودين منذ عام 2003. ولقد تم اختطافها مع كلٍ من المدافعين عن حقوق الإنسان **سميرة خليل**، **ناظم حمادي** و **وائل حمادة**، الذين يعرفون باسم "دوما أربعة" من قبل ميليشيات متطرفة. وينطبق نفس المصير المجهول على المحامي ومدافع حقوق الإنسان **خليل معتوق**، والذي ذكر معتقلون سابقون بأنهم شاهدوه في مركز إحتجازٍ تابع للحكومة، ومنذ عام 2012 لا يزال محتجزاً في ظروف تصل إلى حد الاختفاء القسري. ولا يزال **عبد الهادي الشيخ عوض**، مدير المعهد الديمقراطي السوري، والمدافعين عن حقوق الإنسان **عبد العزيز الخير**، **إياس عياش**، و **ماهر طحان** والكثير غيرهم في عداد المفقودين. وفقاً لمجموعة الرقة تذبح بصمت، فقد تم القبض على بعض المدافعين عن حقوق الإنسان من قبل داعش وتعرضوا كذلك للتعذيب وبعضهم ظلّوا في السجن أو قتلوا لكونهم "معارضين للخليفة".

لقد كانت هذه الحالات وغيرها المحرك الرئيسي وراء إرسال بعثة توثيقية من قبل مركز الخليج لحقوق الإنسان في أواخر عام 2015 من أجل مقابلة المدافعين عن حقوق الإنسان السوريين الذين قدموا قصصهم بالتفصيل ومقترحاتهم لما ينبغي أن يقوم به المجتمع الدولي. ان بعضهم لا يزال يعمل على الرغم من المصاعب، ولكن البعض الآخر على وشك فقدان الأمل، ويحتاجون إلى الدعم والتشجيع. و يبرز هذا التقرير ثلاث مجموعات مختلفة من المدافعين عن حقوق الإنسان، حيث حددها مركز الخليج لحقوق الإنسان باعتبارها الأكثر استهدافا داخل وخارج الحدود السورية: الصحفيون والمحامون والعاملون في المجال الإنساني. ويقدم هذا التقرير لمحة عامة عن وضعهم، ويتضمن مقتطفات من أقوالهم، والتوصيات التي يرغبون بإيصالها من خلال هذا التقرير إلى المجتمع الدولي.

ب) المنهجية

يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على عدم وجود استجابة لتعزيز وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعملون في ظروف تهدد الحياة. ويركز على ثلاث مجموعات من المدافعين عن حقوق الإنسان وهي: الصحفيون والمحامون والعاملون في المجال الإنساني. وبدأت بعثة مركز الخليج لحقوق الإنسان عملها في نهاية عام 2015 وتشمل على شهرٍ من بحوث المتابعة الواسعة النطاق.

تم اختيار المدافعين عن حقوق الإنسان لمقابلتهم بالاعتماد على مشاركة بعض المدافعين لشبكة اتصالاتهم مع المركز، وتوافر المدافعين عن حقوق الإنسان في ذلك الوقت، وإستعدادهم للمشاركة بشهاداتهم مع مركز الخليج لحقوق الإنسان ومع الجمهور.

وحيث أن المقابلين كانوا من المنطقة، ويمكنهم التحدث باللغة العربية ، وهي اللغة التي يتحدثها الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، فقد خلق ذلك شعوراً بالثقة أثناء البعثة. لقد تم إجراء 30 مقابلة، 20 منها ستستخدم في هذا التقرير للجمهور العام. وتم إجراء عشر محادثات خاصة للمساهمة في الفهم العام للقضايا، حيث كانت سرية نظراً لارتفاع مخاطر حدوث عمليات انتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان.

وجرى قبل المقابلات، تزويد الأشخاص الذيت تمت مقابلتهم بالمعلومات ذات الصلة وبسياق التقرير، حيث قاموا بإعطاء موافقة شفهية لاستخدام المعلومات الخاصة بهم. تبدأ مقتطفات الشهادات في الصفحة السابعة. ولأسباب أمنية، تم استخدام التدوين اليدوي ووسائل كتابية لتسجيل الشهادات، ولم تُستخدم بعض الشهادات في التقرير، وتم حجب بعض الأسماء و/أو تغييرها.

2. المدافعون عن حقوق الإنسان

أ) الصحفيون المدافعون عن حقوق الإنسان

مع تصاعد حدة الصراع في سوريا، ازداد التحدي الذي يواجهه الصحفيون أثناء ممارستهم لحقوقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات. لم يدرس جميع الصحفيين السوريين الصحافة، ولدى الكثير منهم خبرة قليلة أو معدومة في الصحافة أو التوثيق قبل الانتفاضة الشعبية في مارس/ آذار من عام 2011. إلا أن ذلك لم يمنعهم من جمع ونشر المعلومات، ولكن عدم وجود تجربة لهم كانت واحدة من العديد من التحديات التي تواجههم، بما فيها "الصحافة الصفراء[1]" أو صحافة الإثارة، حيث يكون العنوان المثير للدهشة أكثر أهمية من المعلومات الدقيقة. لقد أطاحت الصحافة الصفراء بمصداقية بعض وسائل الإعلام السورية، مع وجود كمية كبيرة من المواد التي لم يتم التحقق منها. على سبيل المثال، لقد ازداد استخدام الفيديو كدليل على إنتهاكات حقوق الإنسان عندما وجد بأن تأثيره على الجمهور الدولي يمكن أن يكون كبيراً.

[1]الصحافة الصفراء، أو الإعلام الأصفر، هو نوع من الصحافة تقدم الأخبار التي لديها القليل من الشرعية المدروسة جيداً او لاتمتلكها كليةً، وبدلا من ذلك تستخدم عناوين لافتة للنظر لبيع المزيد من الصحف. ويمكن أن تشمل التقنيات المبالغة بالأحداث الإخبارية، والمتاجرة بالفضائح أو الإثارة.

بينما استخدم بعض الصحفيين هذه التقنية لتوثيق الإنتهاكات بمصداقية، أصبحت العديد من أشرطة الفيديو الوهمية دارجة الاستخدام على وسائل الإعلام الاجتماعية. وكان يتحتم على الصحافيين إيجاد طرق بديلة– في بعض الأحيان، مع مساعدة المنظمات الدولية مثل شاهد – للتحقق من أشرطة الفيديو[2].

أما الأنواع الأخرى من التحديات فهي متأصلة في البنية التحتية لشبكة الإنترنت في سوريا، كالاتصال والوصول إلى مناطق رئيسية لعمل الصحفيين. فمن حوالي 3 ملايين مستخدم في عام 2009، ارتفع عدد المستخدمين إلى أكثر من 4 ملايين في عام 2011، أي ما يقارب 20٪ من سكان سورية[3] في 2011. وكان هناك أيضاً عدة مشاكل حول البنية التحتية و بالإضافة إلى الرقابة عليها. وقام الجيش الإلكتروني السوري بحجب استخدام بعض الإنترنت من خلال البرامج الضارة والأجهزة المستوردة أو برامج من الشركات الخاصة الدولية بشكل خاص عن طريق اثنتين من الوكالات الحكومية وهما المؤسسة السورية للإتصالات ومنظمة المعلومات السورية. لقد تعرض العديد من النشطاء والمدونين والصحفيين للمضايقة والاستهدف بسبب أنشطتهم على الإنترنت المتعلقة بحقوق الإنسان (هذه المضايقات قبل الصراع، حيث ظهرت سوريا على قائمة أعداء الإنترنت لمراسلون بلا حدود[4]).

وقد استخدمت الحكومة السورية "الاضطرابات الطائفية" لتبرير أفعالها التي لم تتوقف دائما عند المضايقات، كما هو الحال بالنسبة **لباسل خرطبيل**. وهو مطور برامج معروف وناشط في مجال الحقوق الرقمية ألقي القبض عليه في عام 2012. وهو لا يزال في السجن ويشتبه بشدة بأن احتجازه يرتبط بعمله في فتح الوصول إلى الإنترنت في سوريا[5]. لم تتوافر أي معلومات عن مكان وجوده منذ أكتوبر/تشرين الأول عام 2015[6]. وبصرف النظر عن مضايقات المؤسسة السورية للإتصالات، فالمشكلة الأخرى تتعلق بالخبرات التقنية الموجودة لدى جماعات المعارضة الأخرى وتلك التي تمتلكها داعش. فهناك حالات كان فيها الأفراد عرضة للإعدام بسبب "الإعجاب" بمنشور معين، وذلك وفقاً للمتحدث باسم مجوعة الرقة تذبح بصمت، **عبد العزيز حمزة**.

أما التكتيك الآخر المفضل هو جعل سرعة الإنترنت بطيئة. لقد كانت سرعة الإنترنت قبل الحرب بطيئة جدا بمتوسط 768 كيلوبت/ ثانية للتحميل. وأصبح منذ بدء الصراع[7] أبطأ مما يجعل من الصعب نشر الأخبار. في كثير من الحالات كان المدونون والصحفيون غير قادرين على الوصول إلى المجتمع الدولي للمساعدة أو لرفع مستوى الوعي حول الحوادث في الصراع. كما أن البنية التحتية للإنترنت في سوريا ضعيفة جداً بالنسبة للصحفيين ليكونوا قادرين على الإتصال بشكلٍ كامل، وهو عيب واضح يعرقل جهودهم، على الرغم من أن البعض كان يحاول العمل على تحسين الوصول إلى الإنترنت من تركيا عبر المناطق التي يسيطر عليها الجيش السوري الحر في حلب[8].

---

[2] شاهد هي منظمة دولية تقوم بتدريب ودعم الأشخاص الذين يستخدمون الفيديو في الكفاح من أجل حقوق الإنسان https://witness.org

[3] كتاب حقائق العالم والشرق الأوسط، سوريا - التحديث الأخير: 11 فبراير/شباط 2016 http://1.usa.gov/JZ2o63

[4] مراسلون بلا حدود، أعداء الإنترنت، سوريا http://bit.ly/1OjuwdB

[5] الجيش الشعبي، والأسئلة البرلمانية، سجن باسل خرطبيل الصفدي http://bit.ly/1QNX40y

[6] مركز الخليج لحقوق الإنسان: على سوريا كشف مكان اعتقال المدافع عن حرية التعبير، أفرجوا عن باسل خرطبيل المعتقل ظلما منذ 2012: http://www.gc4hr.org/news/view/1101

[7] مراسلون بلا حدود (حرية المعلومات)، أعداء الإنترنت، سوريا http://bit.ly/1OjuwdB

[8] "البحث عن الوصول إلى الإنترنت، السوريون ينتقلون إلى الشبكة اللاسلكية التركية"، المونيتور، 14 أبريل/نيسان 2015 - محمد الخطيب http://bit.ly/1ox6ir

بينما يناضل المدافعون عن حقوق الإنسان من أجل إيجاد قنوات مناسبة للإنترنت، تمكنت داعش من الوصول إلى شبكات للإنترنت أسرع لتمجيد أعمال العنف التي تقوم بها ضد أشخاص وصفتهم "بالكفار".

هناك تحديات أكبر تواجه الصحفيين يومياً بما فيها الموت والخطف والاعتقال والاختفاء القسري. فقد تم تأكيد قتل أكثر من 93 صحفيا في سوريا منذ عام 2011، وغيرهم الذين قتلوا في تركيا وأماكن أخرى في جميع أنحاء العالم. فوفقا للجنة حماية الصحفيين[9]، كانت سوريا البلد الاكثر دموية بالنسبة للصحفيين في عام 2015[10]. وكان الصحفي **ناجي جرف** واحداً من الذين فقدوا حياتهم بسبب عملهم الشجاع. وكانت وفاته لها صلة بتوثيقه وكشفه لإنتهاكات داعش لحقوق الإنسان، وأطلق عليه النار وقتل في غازي عنتاب بتركيا بتاريخ 27 ديسمبر/كانون الأول 2015. إن هذا النوع من القتل، والإعتقالات الأخرى، لا سيما من دون وجود آليات واضحة للمساءلة، يضر بمصداقية المجتمع الدولي. أن الفشل في منع إحتجاز الصحفيين بدون تهمة – والعديد منهم في سجون مجهولة – يعيق هذا النوع من العمل الإعلامي الذي تحتاج إليه سوريا. إن بعض الصحفيين الذين يبلغون عن الانتهاكات التي ترتكبها فصائل المعارضة يكونوا تحت خطر الاتهام بخيانة الانتفاضة الشعبية وبالتالي فهم عرضة للخطر من قبل الدولة والمعارضة.

يسلط القسم التالي الضوء على عينة من شهادات معتقلين سابقين وصحفيين مهددين حالياً، ويبين كيف أنه من الضروري أن تكون حذراً عند الإبلاغ عن الإنتهاكات والناشطين المفقودين. (وقد وضعنا بنهاية هذا التقرير: توصياتهم إلى المجتمع الدولي حول كيفية الاستجابة الأفضل والمساعدة).

شهادات الصحفيين – إضاءات:

فيما يلي بعض المقتطفات من الشهادات الواردة من الصحفيين إلى مركز الخليج لحقوق الإنسان:

1. ميساء صالح – دمشق

عاشت **ميساء صالح** في دمشق حتى بداية الانتفاضة الشعبية. وكانت طبيبة عيون تعمل في مستشفى خاص معروف يعالج بشكل أساسي الطبقة الحاكمة. عندما سمع مسؤولو المستشفى بأن صالح كانت متعاطفة مع المعارضة، قاموا بمضايقتها واضطرت في نهاية المطاف إلى المغادرة. وهنا بدأت صالح رسمياً نشاطها. لقد أصبحت صحفية تبلغ بأن الانتفاضة الشعبية لم تكن إسلامية تماماً. واعتقلت صالح من قبل السلطات، وبعد إطلاق سراحها واجهت المزيد من المضايقات في مكان العمل بسبب تعبيرها عن أفكارها كصحفية، حتى داخل مؤسستها الإعلامية. تحدثت صالح أساسا عن التحديات التي تواجهها باعتبارها امرأة مدافعة عن حقوق الإنسان، وعن نوع التعذيب الذي تعاني منه النساء في مراكز الإحتجاز الحكومية.

---

[9] 93 صحفياً توفوا في سوريا منذ عام 1992 / مع التأكد من دوافع القتل"/ لجنة حماية الصحفيين، آخر تحديث ديسمبر/كانون الأول 2015 https://cpj.org/killed/mideast/syria

[10]"سوريا، وفرنسا الدول الأكثر فتكا للصحافة "، لجنة حماية الصحفيين، 29 ديسمبر/كانون الأول 2015 https://cpj.org/reports/2015/12/journalists-killed-syria-france-most-deadly-countries-for-the-press.php#more

"لقد ولدت اثنين من اطفالي خلال وجودي بالسجن، أحدهم في كفر سوسة الآخر في عدرا. لم أتمكن من الحصول على العناية الطبية على الإطلاق، وقيل لي من قبل العديد من النساء بأنهن تعرضن للاغتصاب".

"لم يُسمح لي بمقابلة محامي خلال فترة حبسي بالكامل، حتى عندما تم نقلي فقط إلى المحكمة مرة واحدة، لم يكن لدي محامٍ. وترأس المحكمة القاضي الخامس، عبلة. وكان واضحا بأنه سيتم توقيفي بغض النظر عن السبب، لقد أنكرت كل التهم الموجهة إلي. لقد كانت عائلتي قد وضعت اسمي في قائمة تبادل الأسرى. وقيل لي بإستمرار من قبل الأمن بأنني سأكون سجينة مدى الحياة ولن أكون قادرة على الهروب."

" لقد هربت. لم أحمل شيئا أثناء هروبي. وجميع أغراضي وأوراقي الآن ليست معي، فلا يمكنني العمل الآن في مجال طب العيون، ولا يمكن أن أمارس عملي الصحفي بسبب المضايقات المستمرة. ماذا الآن؟."

2. شيار خليل – دمشق

بدأ **شيار خليل** كصحفي شارك في العديد من الإحتجاجات حين بدأت الانتفاضة الشعبية. وقام بتوثيق إنتهاكات الحكومة في دمشق بشكل رئيسي، حيث ألقي القبض عليه في كمين واعتقل لمدة عامين في مراكز الإحتجاز الحكومية، فكونه كردي واجه الاعتداء الطائفي والتعذيب. واشار في شهادته – التي قدمها لمركز الخليج لحقوق الإنسان بعد بضعة أسابيع من الإفراج عنه – إلى عدة طرقٍ لتعذيب تستخدم لإنتزاع الاعترافات أو للضغط. وكانت وجهة نظره الرئيسية بأن المعتقلين، وخاصة في مراكز إعتقال الدولة، يحتاجون إلى مزيد من الاهتمام ويجب أن تفي أوضاع السجون بالمعايير الدولية أو حتى المعايير الإنسانية الأساسية. لقد دعا إلى دعم أفضل للمحامين الذين يمكنهم مساعدة المعتقلين من أجل الوصول إلى آليات حماية افضب للمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يحتاجون إلى ملاذٍ آمن، وخاصة الصحفيين منهم.

"لقد أمر الضابط أحد ضباط الأمن بإحضار"الأخضر الإبراهيمي". يمكنك أن تتخيل المفاجأة على وجهي، عندما أتوقع أن أرى ممثل الامم المتحدة في السجن. وجاء الضابط الى الغرفة مع أنبوب أخضر طويل، وعلى ما يبدو يسمونه بهذا الاسم. لقد قاموا بضربي لمدة ساعتين، وعندما لم يتمكنوا من التحرك بشكل جيد داخل الغرفة الصغيرة، أخذوني خارجاً وضربوني أمام الجميع. وعند نقطة معينة، وضع الضابط حذاءه على رأسي وقال: "أنت كردي ماذا تفعل هنا، اذهب للقتال من أجل تحرير كردستان". قلت له "أنا سوري وجزء من سوريا وسأدافع عن بلدي". لا تزال علامات الضرب والتعذيب واضحة على جسدي."

" لقد كانت مقبرة جماعية. كل سجين يجلس على لوحٍ واحد في الأرض. بعضهم يغني، أو ينشد الشعر. شعرنا بأننا سنموت، وكنت الوحيد الذي كان ناشطا فعلياً والذي "يستحق" أن يكون هناك. كنت الوحيد الذي كان واعٍ ومعارض بإرادتي. أما بقية الاشخاص المائة وتسعة الآخرين فلم يكن لديهم أي فكرة."

"جعلوني أقول أننا عدلنا بالفوتوشوب عدد المحتجين في أشرطة الفيديو وبأننا ممولون من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. وبالإضافة إلى ذلك، كان لي أن أقول أننا دفعنا الناس للاحتجاج ."

3. حسين غرير – دمشق

حسين غرير معروف بانه أحد المعتقلين الثلاثة من المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، هو صحفي وزميل مقرب من **هاني الزيتاني** و **مازن درويش** الذين تم إطلاق سراحهم جميعاً في أغسطس/آب عام 2015. لقد تم تسليط الضوء على قضاياهم من قبل مركز الخليج لحقوق الإنسان والعديد من المنظمات الأخرى طوال فترة اعتقالهم. وذكر غرير انه واجه عدة أساليب من التعذيب داخل العديد من مراكز اعتقال الدولة، والأكثر تطرفاً منها كانت تُعرف باسم ' الليالي السوداء ' حيث لا يسمح للسجناء بالنوم لعدة أيام متتالية. لقد سلّط غرير الضوء على الحاجة إلى المزيد من الاهتمام بالسجناء المحتجزين سواء كانوا من المدافعين عن حقوق الإنسان أم لا. ويقول بأن الكثير من غير المتعلمين– وبسبب التعذيب الشديد – قد يصلون إلى نقطة يتحولون فيها إلى داعش من أجل الانتقام.

"قالوا لنا انهم يريدون دعوتنا لشرب القهوة لمدة 15 دقيقة. ولكن يبدو بأن وقتهم يختلف عن وقتنا."

"كان هناك حارسًا يعمل كل يوم، وفي كل مرة يقول "إحضروا شخصا يمكننا ابقائه مستيقظاً". وكان يجعل الناس تمشي على اليدين والرجلين وتصدر أصوات الحيوانات. ذات مرة رفض شخص إصدار صوت الكلب، وبعد ذلك سمعت أصوات ضرب مبرح."

"لقد كان الإفطار اثنين أو ثلاثة قطع من الزيتون وملعقة واحدة من اللبنة لعشرة أشخاص. وكان الغذاء نصف كوب من الأرز أو البطاطس. ولم يكن هناك عشاء. إذا إنهار شخص أو مرض، كانوا يقولون له ' لا يوجد أي مشكلة، مُت. فقط اطرقوا الباب إذا توفي أحد' *."*

4. سيف عزام – حلب

كان سيف عزام أحد الصحفيين والناشطين المختارين للقاء الرئيس التركي أردوغان في يناير/كانون الثاني عام 2016 للحديث عن التحديات التي تواجه السوريين في تركيا والنشطاء على الحدود التركية السورية. لقد هرب عزام من سوريا لكنه واجه أيضا التهديدات داخل تركيا. فمع إبن مريض بشدة، والحاجة المستمرة للعمل ليكون قادراً على العيش ورعاية أسرته، يشرح عزام صراع الصحفي الذي يضطر إلى الهروب مشياً على الأقدام والذي لا يزال يحتاج للإنتقال بإنتظام بسبب التخويف والتهديد المستمر.

"أعدمت داعش صبي يبلغ من العمر 16 عاماً بعد تعذيبه بشدة. وكان بائعاً في الشارع وسمع أحد أفراد داعش يرد على شخص طلب الحصول على قرض بالقول ' حتى إذا جاء النبي هنا لن أعطيه قرضاً' و وجد أحد أعضاء داعش ذلك مسيئاً للنبي، مما أدى إلى قتل الصبي. نحن [عزام وزملائه في حلب] قررنا زيارة عائلته رغم علمنا بأن بيتهم قد يكون مُراقَباً. قمت بمقابلة والديه، ونظرا لأنني تعرضت لتهديد خطير، اضطررت للذهاب متخفياً. وأعقب ذلك سلسلة من عمليات الخطف لزملائنا، ورديا على ذلك بالاحتجاج أمام مكاتب داعش التي قمت بتصويرها. وكان يحدث ذلك بجانب برميل متفجر."

"كان علينا الذهاب من خلال الغابات عبر جبل لدخول تركيا. وبينما كنا نمشي وصولاً الى الحدود، سمعت الناس يصرخون بسبب تعرضهم للضرب. وقال المهرب بأنه لايوجد شيء، وأننا بخير لأننا دفعنا لحرس الحدود. وبينما كنا نعبر الحدود، قام الجيش التركي بإحتجازنا. كانوا يضربون الجميع. وجعلونا ننام أرضاً على معدتنا، وضربونا بشدة بأغصان شجر الزيتون. وقاموا بوضع الكهرباء على جسمي مراتٍ عديدة. لقد كانوا أربعة. وكان المهرب قد ذهب بعيداً. ما انقذنا هو أن الضابط المسؤول جاء وقال لهم كفوا عن الضرب وأخذنا إلى مكتب شرطة الحدود. فتشونا وجدوا بطاقتي الصحافية. وأعتقد أنه كان أمراً جيداً كبداية."

5. فراس صويحة – دير الزور | الرقة

في أي منطقة يسيطر عليها داعش ، فإن حمل الكاميرا يضع الشخص في خطر، حيث شرح **فراس صويحة** قائلاً: "انهم يرتعبون من الكاميرات والتوثيق". كان فراس أحد المتظاهرين ويبلغ من العمر 22 عاماً ومصوراً في الإحتجاجات الأولى في دير الزور والرقة. وكان قد اعتقل عدة مرات في مراكز الاعتقال التابعة للدولة في عام 2012، وكذلك فقد شهد التعذيب وتعرض للتعذيب الشديد على أيدي داعش في عام 2014. وخلال شهادته ظل يدعو المجتمع الدولي لمراقبة الأفراد الذين تم احتجازهم في مراكز احتجاز داعش، لأن التعذيب الذي يستخدمه داعش هو "مروّع بدهاء" كما وصفه، ويحث على أنه يجب دعم أي ناجي بشكل صحيح. لا يزال صويحة يعاني من تبعات إعتقاله مع داعش نفسياً وجسدياً، لكن ذلك لم يمنعه من القيام بعمله الصحفي والتوثيق بالصوت والصورة عبر منظمة غير حكومية تقوم بتوثيق الانتهاكات ضد المدنيين من قبل جميع الأطراف[11].

"جميع أعضاء داعش الذين صادفتهم كانوا محليين. لقد تم إحتجازي من قبل داعش لمدة 11 يوما. في الأيام الثلاثة الأولى من اعتقالي بقيت عارياً تماماً. إن التعذيب الذي تحملته من قبل داعش أسوأ مما كان عليه خلال اعتقالي من قبل السلطات. اني ما زلت أعاني من الإرهاب النفسي حتى اليوم. الجلد، وفقدان الحس، لا يمكنك التفكير في أي شيء، فقط تشعر بالألم. لقد قاموا عدة مرات بوضع سكين أو مسدس على رأسي وكانوا يقولون أشياء مثل "غدا ستسير إلى السماء". هذه التهديدات وحدها إنتهاكات. لقد تم تعليقي من معصمي لمدة ثلاثة أيام، وضربوني "بالأخضر الإبراهيمي" [أنبوب سميك] على منطقة العصب على كتفي، ولا يزال ذراعي ترتعش بإستمرار بسبب ذلك."

"منذ وصولي إلى تركيا، أصبح وضعي مستقراً إلى حدٍ ما، وأنا اتلقى العلاج. لايزال التعافي بطيئاً جدًا ولكن هناك تقدم في ذراعي. عائلتي لا تزال في الرقة، وتتلقى تهديدات من داعش بسبب عملي."

[11]لمزيد من المعلومات: الصوت والصورة، سوريا، الموقع الرسمي: http://sound-and-picture.com/en

6. محمد خضر – دير الزور

يستخدم **محمد خضر** لقطات حية لتسليط الضوء على الوضع في دير الزور منذ عام 2011، وهو ما أغضب أولا السلطات وأطراف أخرى في وقت لاحقٍ من الصراع. ان شهادته تُبرز كيف تجري الأمور في الرقة ودير الزور من حيث قوة القبائل المحلية، والتي استخدمها في مراحل مختلفة لإطلاق سراحه أو سراح زملائه من الاحتجاز، ولكن ذلك وضعه أيضا تحت خطر الانتقام من قبل الفصائل الأخرى مثل تجمع أحرار الشام. في عام 2015، كان لأسلوبه في استخدام جهاز الإنترنت الشخصي ونشر معلوماته تسبب في قيام داعش بالاتصال به وطلب المساعدة منه مقابل مبالغ كبيرة من المال. وبدلاً من ذلك، ترك سوريا ويدير حالياً فريق الصوت والصورة حيث يقوم بنشر مجلته بمحتوى كوميدي حول داعش من أجل تحدي الخوف والوصمة التي خلقوها لانفسهم في وسائل الإعلام.

"بدأنا القيام بأخبار حية لذلك أعيد اعتقالي من قبل القوات الحكومية. اني تعرضت لتعذيبٍ شديد. لقد ضربوني بخراطيم المياه لغاية فقدان الحس، كما تم صعقي بالكهرباء في المنطقة التناسلية للتأكد من فقدان الحس، ومن ثم ضربوني مرة أخرى كي أشعر بالألم ثانيةً. كانت أسرتي قادرة على إطلاق سراحي من خلال علاقاتهم بعد أسبوع مما تسبب بغضب تجاه عائلتي."

"تم استدعائي من قبل داعش. وكان أحدهم محلياً، والآخر تونسي. انتظرت لمدة ست ساعات لم يحدث خلالها أي شيء.وبعد ذلك طلبوا مني إنشاء شعار لقناة تدعى الفرات. عرضوا علي الكثير من المال. طلبت منهم أعطائي ثلاثة أيام للتفكير وخلالها هربت الى تركيا مع زوجتي وابنتي. اننا الآن نعمل على استخدام الكوميديا ضد داعش لرفع مستوى الوعي، الأمر الذي أدى إلى قيام داعش بارسال تهديدات مستمرة لنا."[12]

7. أحمد الحاج صالح – تل الأبيض (تنبيه: الشهادة مصورة)

مع ظهور داعش في تل أبيض في عام 2013، كان أي شخص هو عرضة للإعتقال. "إذا لم تكن معهم، فأنت ضدهم"، أوضح **أحمد الحاج صالح**. ان كونه أحد الأعضاء المنتخبين في المجلس المحلي في تل الأبيض جعل من حالته أكثر حساسية. لقد تم القبض على صالح من قبل داعش واتهم بأنه ملحد، وضد إنشاء الخلافة. وشهادته المصورة تسلط الضوء بشكل كبير على الحاجة إلى وضع حد لعنف داعش بحق المعتقلين. لقد غادر صالح سوريا ولكن لا زالت ندوب التعذيب النفسي والجسدي قائمة، كما الحال في عمله الصحفي.

"قالت لنا داعش بأن نتجنب ان نكون الشخص الذي يُقتل خلال شهر رمضان، ولكن لم تقل لنا كيف يمكن تجنب ذلك. إنهم يتركون جثث القتلى في الزنزانة معنا لمدة يومين. ثم يأخذون الجثث المتورمة، والتي عليها كدمات ويضعوها في أكياس نايلون برتقالية، بعد ذلك يضعون صخرة إسمنتية لجعل الأكياس أثقل، ويغلقون الأكياس ويرموها في النهر، مما يتسبب أيضاً بمرض الذين يشربون الماء من النهر."

[12] Ibid

"لقد شهدت إطلاق النار على أحمد البالغ من العمر 14 عاما. لقد تم إطلاق النار عليه في جبينه، وتناثر دماغه، وكان عضو سعودي من داعش يراقبني. لم يكن مسموحاً لي بإظهار أي رد فعل على وجهي، وكنت أعرف بأنه سيعاقبني إذا فعلت ذلك."

"لقد فقدت معظم إنسانيتي هناك. لرغبة الانانية في البقاء على قيد الحياة غريزة تُفرض علينا، قد خلقت شعوراً من التخدير لي خاصة وأنني كنت مرغماً على رؤية كل انواع التعذيب أثناء احتجازي. ذات مرة، [توقف أحمد لفترة قصيرة] أطلقوا النار على أحد السجناء في عينه، وجلس أحد أعضاء داعش على كرسي ووضع أحد رجلي الكرسي داخل العين التي أطلق النار عليها، وجلس على الكرسي ثم نظر الينا. لم أستطع أن أشعر بشيء في ذلك الوقت، وإذا فعلت، لا يمكنني أن أظهر ذلك."

8. عبد العزيز حمزة – الرقة

عبد العزيز حمزة هو صحافي بارز بالغ من العمر 24 عاماً مع مجموعة صحافة المواطن، الرقة تذبح بصمت. لقد أدلى حمزة وبحذرٍ شديد بشهادته لمركز الخليج لحقوق الإنسان. ان خطر ملاحقته وزملائه الآخرين من مجموعة الرقة تذبح بصمت، تهديدهم أو حتى خطفهم أو قتلهم أينما كانوا هو عالٍ جدا. لقد كان طالباً في علم الأحياء ومن الذين حلموا بمهنة الصيدلة، ولكن غيرت الحرب خطته وأصبح متحدثاً باسم الرقة تذبح بصمت. وهي مجموعة رائدة في جهود صحافة المواطن لتوثيق إنتهاكات داعش ضد المدنيين في الرقة. وقد فازت بالعديد من الجوائز الدولية، واستمرت المجموعة في تحسين مهاراتها في التوثيق وغيرها من المجالات. ويعرض أفرادها حياتهم للخطر يوميا، على أمل أن تتم محاسبة المسؤولين عن الإنتهاكات في يوم من الأيام.

"في فبراير/شباط عام 2013، كانت الرقة محررة. لكن تولى داعش السلطة في يونيو/حزيران. لقد تم استجوابي من قبل داعش أربع مرات بسبب عملي الإعلامي. في يناير/كانون الثاني عام 2014 كانت هناك معارك بين الجيش السوري الحر وداعش، حيث قمت بتوثيقه. أصبحت مطلوباً من قبل داعش، لذلك اختبأت لمدة يومين ثم هربت من سوريا. في مايو/أيار عام 2014 حرض رجل دين ضدنا خلال صلاة الجمعة، قائلا بأننا من المرتدين. "

9. حمود الموسى – الرقة

تم تهديد حياة أسرة حمود الموسى بإنتظام نتيجة لعمله. ولمواقفه الصريحة الجريئة بشأن تحرير الرقة، بدأ يكتب في مدونته الرقة، وانضم في وقت لاحق إلى مجموعة الرقة تذبح بصمت. غادر سوريا بسبب داعش عندما بدأت بالبحث عنه، وكذلك بسبب المضايقات والتهديدات التي لا تزال جارية وليس هناك احد من أجل حماية عائلته.

"كانت هناك إحتجاجات ضد أحرار الشام. خلال الإحتجاجات أطلق المسلحون النار بإتجاه المتظاهرين، لذلك حاولنا التحدث معهم، لنطلب منهم عدم استخدام القوة. لقد وضع أحد المسلحين بندقية آلية برأسي ثم أطلق النار ثلاث مرات في الهواء. وقام أحد المسلحين الذي كان في سيارة بقيادتها نحوي وطرت لما يقارب 4 أمتار. بقيت في المستشفى لمدة أربع ساعات لوجود كدمات شديدة. واستمر الاحتجاج، وأطلق المسلحون النار."

"في مايو/أيار عام 2015، اقتحم متشددو داعش متجر والدي، وصادروا الأجهزة من المتجر، واعتقلوا جارنا الذي كان يجلس في المحل وأخذوا حاسوبه المحمول. وفي تمام الساعة الخامسة من صباح اليوم التالي ألقي القبض على والدي، ***محمد الموسى*** *الذي كان يبلغ من العمر 49 عاماً في ذلك الوقت، وأخي الصغير 13 عاماً. بقي أخي في الحبس الانفرادي لمدة 14 ساعة ثم أطلق سراحه. أما والدي فكانوا يقولون لمدة شهر ونصف بأنهم سيفرجوا عنه عندما ينتهوا من التحقيق. ذهب عمي ليسأل مرة أخرى وقالوا له بأن يتحقق من السجل. ووجد اسم والدي، مع كلمة "أُعدِم" بجانبه. قبل ذلك قال لي أحد اعضاء داعش في اسطنبول بأنهم سوف يحرقون والدي على قيد الحياة لو لم أعطيهم أسماء ثلاثة صحفيين في الرقة. وبعد خمسة أيام عاد مرة أخرى مع نفس التهديد. وبعد يومين من آخر مكالمة، وجد عمي بأن والدي وجارنا قد أعدما. أصدرت داعش فيديو لعمليات الإعدام، بما فيها لوالدي. "*

في ديسمبر/كانون الاول عام 2015، أعدم شقيق الموسى، **أحمد محمد موسى**، وهو أيضا صحفي في مجموعة الرقة تذبح بصمت في إدلب من قبل داعش[13].

10. حازم أسعد الحسين – الرقة

كان **حازم أسعد الحسين** متظاهراً سلمياً من بداية عام 2012 ونتيجة لنشاطاته احتجز في مركز اعتقال تابعة للسلطات عدة مرات. لقد أطلق سراحه من السجن من خلال الاتصالات مع القبائل المحلية في الرقة. و وفقا لداعش فقد أصبحت أنشطته معادية جداً للإسلام وخُطِف من وسط مدينة الرقة في عام 2013 . تم احتجازه من قبل داعش في جنوب الرقة في منطقة شبه صحراوية، حيث شاهد الفظائع المختلفة.

واحتجز في الحبس الانفرادي وتعرض عدة مرات لما يسمى"الشبح" وهي [تقنية تعذيب حيث يتم ربط الأيدي خلف الشخص وتعليقه بحبل من السقف]. ويقول انه تعرض للتعذيب للحصول على معلومات ولكنه بقي صامتاً حتى تعرضت داعش للضغوط لإطلاق سراحه. ومن ثم طلبوا منه التوقيع على تعهد بأنه لن يتحدث عما حدث لكنه ترك سوريا وعاش ليحكي القصة على الرغم من المخاطر.

[13]"لجنة حماية الصحفيين تدين مقتل الصحفي في مجموعة الرقة تذبح بصمت"، لجنة حماية الصحفيين، ديسمبر/كانون الأول 2015، نيويورك: https://cpj.org/2015/12/cpj-condemns-murder-of-raqqa-is-being-slaughtered-.php

"قبل سيطرة داعش على المنطقة رسميًا، قاموا اعضاءها فقط بعمليات الخطف. وعندما تم اختطافي من قبلهم كان هناك حوالي 40 أو 50 من مقاتلي الجيش السوري الحر في السجن معي. كل واحد منهم تم وضعه في الحبس الانفرادي. ان كلمة "تعذيب" هناك لا يمكن أن تعطي الوقع المناسب لما كانت الأمور عليه. لقد سجنوا الناس داخل خزانات المياه. واعتادت داعش على إنشاء السجون في وسط المباني المدنية. ان سجننا السري كان وسط مكان غير معروف حيث يمكنهم إنشاء معسكرات تدريبية. كان معظم مقاتلي داعش الذين رأيتهم من السعوديين والمغاربة. سمعتهم يقومون بتعذيب الدكتور ***إسماعيل حمدة*** *الذي كان يعمل في المساعدات الإنسانية والذي ما زال مفقودا حتى اليوم."*

11. أسعد حنا – حمص

غادر **أسعد حنا** سوريا بعد أن تم القبض على زميله بسبب عملهما في مجال حقوق الإنسان والصحافة. انتقل إلى تركيا حيث تم تهديده عدة مرات. وقام شخص بالدخول إلى منزله وطعنه مراراً. نجا حنا واستمر في كتابة المقالات لكنه يشعر بعدم الأمان، ويعتقد أنه يجب أن تكون هناك آليات حماية أفضل وبأن تكون المنظمات غير الحكومية أكثر مصداقية في حماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

" لقد طعنت في بيتي بتركيا. ولم يكن هناك أحد أذهب إليه، حتى لو كان علي ذكر من قام بطعني، فلن أعرف ذلك، بسبب تهديدي من مختلف الأشخاص السوريين الذين لا يتفقون مع أفكاري. ان ما يجعل الأمور أكثر حساسية هو وضع اللاجئين الذي لا يضمن أي حماية لهم من قبل الأمم المتحدة أو من أي حكومة أخرى، والتنقل في بلدي وخارج سوريا هو أيضا مسألة حساسة مصحوبة بحقيقة أن المنظمت غير الحكومية أصبحت مؤسسات مالية تستقبل الآلاف من الدولارات دون محاسبة ودون متابعة. وأولئك الذين يعملون على مشاريع إعلامية ولا يوجد لديهم انتماءات أو اتصالات، لا يمكنهم العثور على التمويل أو الاعتراف. "

"إن أحد المشاكل الرئيسية في تركيا هي أنه لا توجد سلطة مركزية تتعامل مع السوريين. وحتى لو قدمنا شكوى، فان السلطات التركية تقول أنها تتلقى مئات الشكاوى يومياً ولا تستطيع أن تفعل أي شيء. وللأسف فان الأمم المتحدة غائبة أيضاً. لقد تقدمت بطلب إلى *المفوضية العليا* للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولكن لا يوجد لي ملف لغاية الآن. أصبحت العملية فاسدة جداً. لا توجد حماية للمدافعين عن حقوق الإنسان سواء قانونياً أو مادياً."

12. بسام الأحمد

بسام الأحمد هو الناطق باسم مركز توثيق الانتهاكات، حيث كانت تعمل المدافعة عن حقوق الإنسان **رزان زيتونة**. واقترح الأحمد بأن الطريقة التي تعامل بها المجتمع الدولي مع الصراع السوري أدت إلى المزيد من الاشتباكات داخل المجتمع المدني بدلا من تحقيق الإتساق. واشار الى الخبرة القليلة التي يملكها نشطاء المجتمع المدني السوري ومقدار ما يحتاجونه من أجل وضع معايير وتعريفات لعملهم.

" أصبح المدافعون عن حقوق الإنسان في سوريا غير مرحب بهم من قبل السلطات أو من الفاعلين غير التابعين للدولة. لقد رأينا هذا في قضية دوما4، ونحن نرى ذلك مع الأفراد الآخرين المحتجزين في مراكز الإحتجاز الحكومية. في داخل سوريا، إن حمل كاميرا الهاتف يضعك في خطرٍ بالمناطق المحررة."

"إن تقديم الدعم للمدافعين عن حقوق الإنسان لتغطية نفقات المعيشة الأساسية أصبح تحدياً. والناس الذين يرغبون في البقاء والعمل على الرغم من المخاطر في نهاية المطاف تركوا ذلك بسبب عدم وجود الدعم و/ أو بسبب إجراءات التقدم للحصول على الدعم المالي الصعبة للغاية. "

"هناك حاجة لتحديد المدافعين عن حقوق الإنسان، مع التركيز عليهم وإعطائهم تدريباً حول المصداقية وأهمية الدقة، وما يعني أن تكون مدافعاً عن حقوق الإنسان وبأن تكون نزيهاً، لأنه يوجد نقص في التعريف عندما يتعلق الأمر بتعريف المدافعين عن حقوق الإنسان داخل المجتمع السوري المدني."

ب) المحامون المدافعون عن حقوق الإنسان

إن وجود حرب مع الديكتاتورية العسكرية من جهة وفصائل المعارضة المسلحة والمدنية المجزأة من جهة أخرى يعني أن العديد من المؤسسات الحكومية متعطلة بشكل شبه كامل. فمع تقريباً شلل القضاء، يجد المحامون الذين يطالبون بحقوق الإنسان بأنه تم التخلي عنهم من قبل السلطات وحتى انه تم استهدافهم. ويجد محامو حقوق الإنسان أنفسهم ممزقين بين الحاجة إلى البقاء – حتى لو كان ذلك يعني قبول العمل ضمن الجهاز الحكومي – لمساعدة المعتقلين في الخروج من السجن، أو ترك المهنة والبحث عن طرق أخرى لممارسة المعرفة القانونية – ومعظمها من خلال الوثائق التي يمكن في النهاية استخدامها في المحاكم.

ان أولئك الذين يختارون البقاء يحاولون استخدام القوانين الدستورية الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان، حتى في حالة الحرب. ولكن بعض القوانين عامة جداً وتُستخدم بسوء من قبل السلطات لإبقاء الأشخاص داخل الاحتجاز. على سبيل المثال، وفر الدستور السوري لحقوق حرية التعبير (المادة 38) والتجمع (المادة 39)، الإجراءات القانونية الواجبة وعدم التعرض للتعذيب (المادة 28).

ولكن في ظل قانون العقوبات السوري (وخصوصا المادتين 285 و 307)، يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان اتهامات مثل "إضعاف الشعور القومي" و "إثارة التوتر الطائفي أو العرقي"، وهي واسعة بحيث يحتمل أن تجرم السلوك الذي في الظروف العادية والنزيهة توفر حماية لا لبس فيها وفقاً للقانون الدولي[14]. كما أن التزامات سوريا بموجب المعاهدات الدولية أيضاً من المفترض أن تكون فوق القانون المحلي. ان كون سوريا طرفاً في المعاهدات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، بما فيها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب دون أي تحفظات، فمن مسؤولية الدولة الإلتزام بها. ولكن ما نراه هو القتل الواسع النطاق بحق المدنيين وتعذيب/ قتل المعتقلين.

[14] قانون العقوبات السوري: المادة 285: "من قام في سورية في زمن الحرب أو عند توقع نشوبها بدعاية ترمي إلى إضعاف الشعور القومي أو إيقاظ النعرات العنصرية أو المذهبية عوقب بالاعتقال الموقت". والمادة 307: "كل عمل وكل كتابة وكل خطاب يقصد منها أو ينتج عنها إثارة النعرات المذهبية أو العنصرية أو الحض على النزاع بين الطوائف ومختلف عناصر الأمة يعاقب عليه بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين وبالغرامة من مائة إلى مائتي ليرة وكذلك بالمنع من ممارسة (حقوقهم المدنية)".

استهدف المحامون في سوريا من قبل الحكومة السورية قبل فترة طويلة من الانتفاضة شعبية. في عام 1981، تعرض **أنور البني**، وهو محام معروف اليوم، للضرب والطعن وتم إحراق لحيته من قبل مسلحين موالين للحكومة خلال غارة عسكرية في حماة. لقد ألهمه هذا الحدث للمبارزة من أجل المزيد من حقوق الإنسان والنظم القانونية لتقديم حماية أفضل للمظلومين ومحاسبة أولئك الذين ارتكبوا إنتهاكات. وأدى تصميمه للدعوة إلى الإصلاح الديمقراطي والدفاع عن المظلومين إلى سجنه في بنهاية المطاف في عام 2002 لمدة عامين[15]. ومع صعود الحركة الشعبية، تم إستهداف المحامين الذين قاموا بالاحتجاج مثل أنور البني، من قبل السلطات، جمعية المحامين السوريين (ينظر إليها على أنها امتداد للدولة)، المحاكم، ومؤخرا تم إستهدافهم حتى من جماعات المعارضة.

ان انتقاد القانون السوري والحكومة السورية، أو الدفاع عن منتقدي الحكومة أو غيرها من الفصائل في الصراع أمر محفوف بالمخاطر. "يتم اضطهاد المحامين المعروفين بأنهم مدافعين عن حقوق الإنسان، ويتم مضايقتهم من قبل الجهات الاستخبارية، وكذلك الجماعات المسلحة بشكل مستمر"، يقول **ميشيل شماس**، وهو محامي سوري معروف. وأضاف: "في قضية المحامي الشهير **خليل معتوق**، تنفي السلطات وجوده في مراكز الاعتقال التابعة لها منذ عام 2012 على الرغم من حقيقة أن العديد من المعتقلين في مراكز الاحتجاز الحكومية قالوا أنهم رأوه هناك"، لأنه، وكما فهم مركز الخليج لحقوق الإنسان من المحامين الذين قابلهم، بأن الحكومة تعرف أنها اذا أعطت معلومات عن مكان وجوده فهناك محامين سيحاولون إخراجه.

وتابع شماس:"في قضية المحامية رزان زيتونة وزملاؤها، زُعِم أنه تم خطفهم من قبل الجماعات المسلحة المعارضة فحتى الآن لا نعرف شيئا عن مكان وجودهم، وإذا كانوا قد لقوا حتفهم أو ما زالوا على قيد الحياة. هذا النوع من الخطر هو ما نعيشه عندما نمارس عملنا كمحامين."

شهادات المحامين – إضاءات:

فيما يلي بعض المقتطفات من الشهادات التي ادلى بها المحامون لمركز الخليج لحقوق الإنسان:

1. رابطة المحامين السوريين الأحرار – إدلب وحلب

زكريا الهراكي، هناء المحمد، رامي النعمان، ومنار علوان هم المحامون الرئيسيون الأربعة الذين التقى معهم مركز الخليج لحقوق الإنسان من رابطة المحامين السوريين الأحرار. لقد أعربوا طوال شهادتهم الجماعية أعن مدى صعوبة عملهم في البداية لإنشاء هيئة متماسكة واحدة للعمل معا في المسائل القانونية، وإن كان ذلك دون جدوى. ومع ذلك، كانوا قادرين على خلق مجموعة من المحامين غير القادرين على القيام بعملهم داخل الهيئات الحكومية بسبب وجهات نظرهم المعارضة، وبسبب المضايقات التي تلقوها، ويقولون بإنهم لم يتلقوا الدعم من نقابة المحامين السورية. ان هذه المجموعة تهدف إلى توثيق الإنتهاكات بطريقة يمكن استخدامها في المحكمة. وعلى الرغم من أنه لديهم مكتب في تركيا، إلا أن عملياتهم الرئيسية هي في سوريا. أما التحديات الرئيسية فانهم يقولون أنها خطر الوقوع في أيدي أحد الفصائل المختلفة. وعلى سبيل المثال، ذكروا بأن أحد زملائهم قتل من قبل داعش. كما ذكروا تحديات البنية التحتية مثل الوصول إلى الإنترنت، الأمن الرقمي والأرشفة، وتدريب الموظفين داخل وخارج سوريا ."

[15] لمزيد من التفاصيل: "سوريا تعتقل ناشطاً في مجال حقوق الإنسان"، بي بي سي نيوز، 24 أبريل/نيسان 2007، http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/6587229.stm

"بمجرد أن بدأنا العمل في عام 2011، لم نكن قادرين على الاستمرار في العمل داخل المنظومة الحكومية وتوقف عملنا كمحامين. حالما اصبحنا فيه مكشوفين للسلطات اختفينا. كنا نعرف بأن أخذنا للقضايا يعني أننا و الموكل سنتعرض للإعتقال. ان المحامين الذين لا يزالوا يعملون في إطار المنظومة الحكومية يعملون في الغالب كسماسرة. ان بقيت في الحبس أو اطلق سراحه فهذا يعتمد على السعر الذي يمكن أن تدفعه وعلى السمسرة في القضايا التي تحدث جزئيا لأن السلطات تحتاج للنقود."

"جميع الخطوات التي نتخذها خُطِطَت بعناية. أحيانا يكون من الأفضل عدم القيام بحملات حول أفراد معينين بسبب الخطر في إمكانية قتلهم."

2. أنور المحاميد – حمص

أنور المحاميد، هو محامي كان يعيش في حمص في بداية الانتفاضة الشعبية، ويزور مراكز التسجيل الميدانية ليجد أسماء المعتقلين. مع مرور الوقت، صارت معرفة الأسماء والسجون من أجل العمل على قضايا معينة صعبة بسبب المراقبة المستمرة للمحامين الذين يأخذون قضايا أفراد المعارضة. في نهاية المطاف تم منعه من زيارة دائرة التسجيل. سلّط المحاميد الضوء على كيفية خوف أسر المعتقلين، حيث ترفض الأسر تقديم الوثائق عن قضية أقاربهم المحتجزين بسبب أملهم أن هذا من شأنه أن يزيد من فرصة الإفراج عنهم.

" في المحاكم المدنية كنا نتدخل عن طريق وضع طلبات للحصول على معلومات لأسر المعتقلين. وتجيب السلطات أحيانا إذا كان الشخص على قيد الحياة. ان عدم تلقي أي رد يعني عادة بأن الشخص ميت. النظام لديه بعض الثغرات. على سبيل المثال، إذا كانت عائلة المعتقل لديها المال، يمكنها الدفع لاخراجه."

"ان المجتمع المدني غير قادر على توثيق بعض القضايا بسبب رد الفعل العنيف من المعارضة بسبب التركيز على أي شخص آخر غير الأسد. ان توثيق جرائم المعارضة صعب جدا. على سبيل المثال، في حلب أعدمت امرأة من قبل داعش لكن لم تكن هناك مسائلة ولم يتم توثيق هذه القضية. كما يتبع الناس منطق "إذا كان المجرم أحد الأصدقاء أو من الأسرة فلا يتم توثيق الجريمة." وثمة مشكلة أخرى وهي أن بعض الجماعات تتجنب القيام بتوثيق حالات معينة على أساس طائفة الضحايا لدعم سرد معين".

"ان المجتمع المدني السوري يحتاج إلى التدريب على كيفية توثيق جرائم الحرب بطريقة يمكن استخدامها كأدلة في المحكمة. والمشكلة هي أن هناك الكثير من المراكز التي وضعت المعلومات المتضاربة مما يؤدي إلى فقدان المصداقية بسبب عدم التعاون."

ج) المدافعون عن حقوق الإنسان العاملين في المجال الإنساني

قبل الحرب، كان الشعب السوري يحصل على التعليم والخدمات الصحية والمياه النظيفة والمواد الغذائية والسلع الرخيصة. مع تصاعد حدة الصراع، تعطل الاقتصاد الرسمي من خلال ازدياد العمل في السوق السوداء والاقتصادات الموازية غير الرسمية. "أصبحت الحواجز هي الاماكن التي تقصدها من أجل شراء السلامة من خلال توفير منتجات معينة أو مبلغ معين من المال. ان المنزل الذي تعيش فيه قد يصبح احد الكماليات التي قد تحتاج إلى التخلي عنه في يوم من الأيام من أجل البقاء"، أوضح لاجئ سوري فرّ إلى لبنان في عام 2014.

بلغت معدلات الفقر 75٪ بنهاية عام 2013، مما يشير إلى مدى تراجع التنمية الاقتصادية في سوريا[16]. وأظهرت دراسة أجريت عام 2015 بأن إجمالي الخسائر الاقتصادية في سوريا منذ بداية الصراع كان 202 مليار دولاراً بحلول نهاية عام 2014، أي ما يعادل 383% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010 في سوريا[17].

بسبب الصراع، تم الحجز على آبار النفط، و تضررت الزراعة بشدة – فعلى سبيل المثال انخفض إنتاج القمح من 4 ملايين طن إلى 2 مليون طن في عام 2013 وحده مما ادى إلى انخفاض إنتاج الخبز[18]. فبناءً على دراسة أجريت حول المخابز في جميع أنحاء سوريا، فقد انخفض انتاج المخابز ويرجع ذلك أساسا إلى عدم وجود الدقيق (34٪)، ولأسباب أمنية وازدياد التكاليف التشغيلية (16٪). ووفقاً لدراسة أجريت في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2015، فأن بعض المناطق لا يمكنها الوصول إلى المخابز مثل ريف دمشق حيث يعاني 1,298,290 فرداً من نقص الخبز[19].

هذا وسجلت في محافظتي إدلب وحلب أعداداً قياسية من الأشخاص الذين لا يحصلون على الخبز. وتراجعت حتى زراعة الخضروات وإنتاج زيت الزيتون – بشكل أساسي في مدينتي حماة ودرعا – بنسبة 60٪ و40٪ على التوالي مشيرةً إلى الحاجة للمزيد من الإمدادات الغذائية في ظل وجود هذا النقص بعد الاكتفاء الذاتي[20].

لم يجد السوريون أنفسهم فقط في خضم تضخم الاقتصاد مع القليل من المال للبقاءعلى قيد الحياة، والقليل من الأراضي للاستثمار في المنتجات أو للعيش منها، ولكن أيضا وجدوا مدارسهم قد قصفت أو استخدمت كقواعد عسكرية. وهم يرون أيضا تخفيضات في الإمدادات الصحية في الوقت الذي هم في حاجة ماسة لها. ان المستشفيات في سوريا حالياً أصبحت إما لا يمكن الوصول إليها، أو تم تدميرها، أو ليس لديها المزيد من الإمدادات للحفاظ على استمرار عملها. فوفقاً لمنظمة الصحة العالمية، فالكثير من أبناء الشعب السوري هم الآن أكثر عرضة للإصابة بالأمراض ولكن 58٪ من المستشفيات العامة تعمل فقط جزئيا أو قد أغلقت، و 49٪ من مراكز الرعاية الصحية الأولية تواجه نفس الوضع. وقتل أكثر من 640 من عمال الصحة منذ بداية النزاع[21].

---

[16] "تبذير الإنسانية، تقرير الرصد الاجتماعي والاقتصادي في سوريا"، المركز السوري للبحوث السياسية والأونروا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014: http://bit.ly/1k1bEXt

[17] "سوريا: الاغتراب والعنف، تقرير حول أثر الأزمة السورية 2014"، المركز السوري للبحوث السياسية والأونروا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014 http://bit.ly/1E8TPwZ

[18] "حرب الاقتصاد في الصراع السوري: تكتيكات الحكومة"، مركز كارنيجي الشرق الأوسط، 15 ديسمبر/كانون الأول 2015 http://ceip.org/1MxNOuK

[19] "المخابز في سوريا: تقرير التقييم"، وحدة تنسيق المساعدة http://bit.ly/24el3zV

[20] "حرب الاقتصاد في الصراع السوري: تكتيكات الحكومة"، مركز كارنيجي الشرق الأوسط، 15 ديسمبر/كانون الأول 2015 http://ceip.org/1MxNOuK

[21] "خمس حقائق حول الأزمة السورية وتأثيرها على الصحة"، العمل الصحي الإنساني ومنظمة الصحة العالمية:

أصبح نقل المواد الغذائية والإمدادات الطبية عملاً خطيراً. والطرق التي كانت آمنة في السابق يمكن بعد ذلك تهديدها من قبل القناصين، أو يمكن أن تكون نقاط تفتيش يقوم حراسها بالقتل على أساس الطائفة المكتوبة على بطاقة هوية الشخص الذي يحاول المرور. أما أولئك الذين يأملون في السفر من جميع أنحاء سوريا فهم بحاجة للمحاولة وتحديد الطرق الآمنة، وغالباً بمساعدة من السكان المحليين ونظم رسم الخرائط المستخدمة من قبل منظمة الصحة العالمية على سبيل المثال[22].

يشعر المدافعون عن حقوق الإنسان العاملين في المجال الإنساني على نحو متزايد بضرورة توفير التعليم للأطفال الذين تضررت مدارسهم، أو الذين ليس لديهم إمكانية الوصول إلى المدارس بعد الآن – يشمل هؤلاء اللاجئين في لبنان وتركيا. فمع وجود إنخفاض بنسبة 50٪ في التعليم للأطفال بسوريا، تحتم على العديد منهم العمل، وبالتالي ازدادت نسبة عمالة الأطفال. واضطر العديد من الآخرين للانضمام إلى المجموعات المسلحة واستخدام الأسلحة من أجل "حماية بلدهم،" أو "لحماية عائلاتهم ومنازلهم"، مما يجعلهم الجنود الأطفال.

وفقاً لمنظمة إنقاذ الطفولة، ما يصل مقداره إلى 5.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي من الاقتصاد السوري بعد الحرب يمكن أن يضيع بسبب فقدان الأرباح المستقبلية الناجمة عن انعدام التعليم[23][24][25].

يحتاج المدنيون في مناطق الصراع في سوريا والذين هم تحت الحصار إلى إمدادات الغذاء. ويحتاج النازحون داخلياً واللاجئون بالإضافة إلى ذلك إلى التعليم والسكن. أما المصابون من الضربات الجوية وحالات العنف الأخرى فهم بحاجة إلى المساعدة والإمدادات الصحية الأولية، والأطفال الذين أجبروا على ترك مدارسهم بحاجة للحصول على التعليم اللازم. ووفقا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية،لا يزال 12.2 مليون شخص داخل سوريا بحاجة إلى مساعدات إنسانية، بما فيهم أكثر من 5.6 مليون طفل[26]. ونتيجة لذلك، كلما استمر الصراع السوري، تزداد الأزمة الإنسانية في المنطقة سوءاً، وتبحث الجهات الفاعلة الإنسانية عن سبلٍ لإيجاد حلول للإستجابة لإحتياجات السكان المتضررين المتزايدة. وتواجه العديد من هذه الجهات خطر الوقوع في نقاط التفتيش، أو التعرض للقتل أثناء إرسال المساعدات، أو الإعدام بسبب مساعدة أي شخص في منطقة محددة.

---

http://www.who.int/hac/crises/syr/releases/28january2016/en

[22] "الجمهورية العربية السورية: عبور الحدود مع دعم إنقاذ الحياة"، منظمة الصحة العالمية، يناير/كانون الثاني
http://www.who.int/features/2016/life-saving-syria/en

[23] "سوريا فقدت جيل: تقرير حول تكلفة انهيار نظام التعليم" كريم شاهين، الغارديان، مارس/آذار2015: http://bit.ly/1xsTuFW

[24] "تركيا: 400,000 طفل سوري لا يذهب إلى المدرسة"، هيومن رايتس ووتش، نوفمبر/تشرين الثاني 2015
https://www.hrw.org/news/2015/11/08/turkey-400000-syrian-children-not-school

[25] أزمة سوريا: توقف التعليم، مفوضية شؤون اللاجئين، 2013: http://www.unhcr.org/52aaebff9.html

[26] الجمهورية العربية السورية: حول الأزمة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: http://bit.ly/1END1dC

شهادات العاملين في المجال الإنساني – إضاءات:

وفيما يلي بعض المقتطفات من الشهادات التي أدلى بها العاملون في المجال الإنساني لمركز الخليج لحقوق الإنسان:

1. كش ملك – حلب

عمل **مارسيل شحوارو** و **زياد خياطة** في كش ملك معاً على ثماني مدارس مختلفة في "المناطق المحررة" داخل سوريا. بعد التهديدات التي واجهها من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، أطلقا حملة "سايم شيت"، ليوضحا كيف ان كل من الدولة وداعش ينتهكا حقوق الإنسان الأساسية، وكيف أنهما لا يختلفان كثيراً عن بعضها البعض. وأنشأت كش ملك مشاريع جديدة للإغاثة في حالات الطوارئ ولا تزال في الميدان بغض النظر عن العواقب[27].

"مصطفى، أحد المبادرين الذين يريدون إنشاء المدرسة قُتِل في غارة البراميل [تقودها الحكومة]. لذلك بدأنا بإنشاءا أول مدرسة باسمه. المدارس للتعليم، لكنها أيضا منصة للأنشطة الثقافية والفنية. في عام 2014، استهدفت خمسة مدارس من التي انشئناها [من قبل الحكومة] بقنابل البرميل. لا يمكن وضع الأطفال في هذا الموقف بعد الآن. ولكن التعليم لا يزال حق أساسي للذين يحتاجون إليه. ماذا سيحدث لهم إذا لم يتعلموا أي شيء؟"

وقال شحوارو، "إنهم [قوات أمن الدولة] حققوا معي أكثر من 20 مرة، وفي النهاية كنت قد زرت جميع الفروع الأمنية الحكومية في حلب. وعلى الرغم من حصولي على حماية الكنيسة بطريقة أو بأخرى، إلا أنني لا زلت أتلقى التهديدات، ووالدتي في الواقع اصيبت بالرأس عند نقطة تفتيش حكومية. كل واحد منا لديه نصيب من الخسارة. ان هذه الذكريات تصبح جزءا منا، ونحن نبدأ في معرفة أين الخطوط الحمراء وهذا يظهر في الطريقة التي نعيش بها حياتنا اليومية. على سبيل المثال، لدى كل مدرسة الآن ملجأ تحت الأرض. 5 من أصل 8 مدارس تضررت من جراء قنابل البرميل. نحن نتعلم."

2. الخوذ البيضاء – مناطق الجيش السوري الحر

في المناطق التي تستهدفها الغارات الجوية والتي لا توجد فيها هيئات الدفاع المدني للمساعدة في إنقاذ الناجين، بدأت حملة الخوذ البيضاء لتكون بمثابة منظمة للدفاع المدني. قبل الانتفاضة، كان لدى المتطوعين حياة مختلفة كمندوبي المبيعات والنجارين والطلاب والمعلمين والأطباء. لقد أنشأ هؤلاء النساء والرجال آليات لإنقاذ الجرحى ولتقديم الإسعافات الأولية والاستجابة للطوارئ. أما التحديان الكبيران اللذان يواجهونهما هما (1) عدم فقدان المتطوعين خلال الهجمات و(2) العثور على التمويل من أجل البقاء[28].

"نحن نواجه دائماً الهجمات المرتدة التي تستهدفت أولئك الذين يقومون بإنقاذ الناس. والعديد من الأفراد الذين يعملون معنا تعرضوا للإصابات وأحيانا توفوا من أجل إنقاذ [الآخرين]".

---

[27] لمزيد من المعلومات حول كش ملك، زوروا موقعهم الرسمي على الإنترنت: http://keshmalek.org

[28] لمزيد من المعلومات حول الخوذ البيضاء، زوروا موقعهم الرسمي على الانترنت: http://www.whitehelmets.org

3. باشا – الغوطة

عمل أديب باشا في شرق الغوطة مع منظمة اسمها أسس والتي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير الإمدادات الغذائية لأهالي الغوطة. لقد كانت الغوطة تحت الحصار لأكثر من ثلاث سنوات بعد الهجوم الكيماوي الذي أسفر عن مقتل أكثر من ألف شخص. ويعرب عن الإحباط العميق إزاء عدم استجابة المجتمع الدولي إلى ما يحدث في المنطقة. حيث يقول: "لا أحد يستمع أو يفعل شيئا لوقف معاناة." كانت الغوطة معروفة دائما بالثراء الزراعي مع الأراضي التي توفّر الخضار والفواكه والحبوب[29]. ولكن بعد الهجوم الكيماوي والحصار، يكافح الناس من أجل العيش كل يوم ويحتاج الناس لأشخاص مثل باشا للمساعدة في تسهيل حصولهم على احتياجاتهم الأساسية.

" لقد مر عامان على الهجوم الكيميائي [السارين] الذي أدى الى مقتل نحو 1500 شخص [بتاريخ 21 أغسطس/آب 2013]. المرتكب معروف، كما تم توثيق الهجوم بشكل جيد. حتى الآن لاتوجد مسائلة ولا رد فعل مناسب. في الغوطة، هناك 700,000 شخص تحت الحصار [من قبل القوات الموالية للحكومة] وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، لم يكن هناك أي رد فعل دولي مناسب. لقد مر أكثر من عام والناس يعيشون في الغوطة بدون كهرباء. سألتني عن تقديم توصيات، ولكن إذا كانت هذه الحوادث لا يمكن أن تحرك المجتمع الدولي إلى العمل، فكي فستحدث توصياتي فرقًا؟ " .

4. حنان حليمة – دوما/ الغوطة

تعمل **حنان حليمة** بمجال الإغاثة في حالات الطوارئ مع النازحين داخلياً في سوريا، ومعظمهم في دمشق. لقد رافقت حليمة رحلاتهم وتأكدت من تقديم احتياجاتهم الأساسية. وقالت إنها شهدت هجمات مختلفة وعند نقطة ما اضطرت للمغادرة بسبب التهديد المستمر من الإعتقال في ذلك الحين، حيث تقول، "أي شخص لديه المستلزمات الطبية على سبيل المثال يتم إعدامه بلا شك. "

"في دوما، ذهب جنود الحكومة إلى منزل عمتي وقتلوا 14 شخصا. بسبب الخوف من القتل، كان الناس يهربون من دون أخذ أي شيء معهم. هربنا إلى دمشق [من دوما] حيث ساعدت النازحين الذين كانوا يهربون في شاحنات. لقد وثقت الإنتهاكات والاحتجاجات في وقت سابق، لذلك كان علي أن أكون حريصة جدا على ألا أنشغل مع النازحين. كنت أساعد أيضا في تقديم المساعدة للنساء والأطفال ونشاطاتي جميعها كانت تشكل خطرا كبيرا إذا تم القبض علي، حتى لو أنني امرأة ".

5. محمد طاهر غزال – اللاذقية

بعد وفاة صديقه ملهم، الذي كان يعمل في الخدمات الإنسانية من أجل تأمين إمدادات الإغاثة الطارئة إلى مناطق معينة في جميع أنحاء اللاذقية، شارك **محمد طاهر غزال** في تأسيس منظمة غير حكومية "ملهم" التي تصل الآن إلى أبناء الشعب السوري الذي هم بحاجة إلى أموال لتغطية احتياجاتهم الطبية والتعليمية الطارئة وغيرها من الاحتياجات الأساسية بما في ذلك الوقود خلال فصل الشتاء. ويواجهون تحديات مثل الوصول إلى المخيمات في تركيا على سبيل المثال، وحتى الوصول إلى مناطق داخل سوريا لأن العديد منهم (حوالي 100 شخص يعملون مع فريق ملهم) اضطروا الى مغادرة سوريا بسبب المخاطر الكبيرة التي واجهوها في البقاء هناك.

---

[29] الغذاء والسياسات الزراعية والتنمية الريفية في عالم العولمة، منظمة الأغذية والزراعة:
http://www.fao.org/farmingsystems/pdf/IFSA/Theme1_Food_Agricultural_Policies.pdf

"أنا من جبلة التي كانت المنطقة الثالثة في الاحتجاج بعام 2011. اعتقل أخي بسبب العمل الإنساني الذي كنا نقوم به. كانت هناك العديد من الإعتقالات، وقتل ابن عمي لانه يعمل معنا. بعد أن تم الإفراج عن أخي، أصبحنا نحن الاثنان مطلوبان بسب عملنا الإنساني من قبل السلطات لذلك كان علينا أن نترك. "

6. محمود الطويل – القلمون (تنبيه: المحتوى كرافيكي)

محمود الطويل يعمل في الخدمات الإنسانية وشهد الهجوم الكيميائي على الغوطة الشرقية. وكان واحداً من المتطوعين الذين ساعدوا الناجين من تحت الأنقاض ودفن الموتى في مقابر لائقة. ان أفكاره الثورية أدت إلى إعتقاله بالمراكز الحكومية في بداية الانتفاضة الشعبية، وبعد إطلاق سراحه واصل عمله الإنساني في سوريا وخارجها.

"عندما وصلت لأول مرة إلى كفرسوسة [الاحتجاز الحكومي]، تم اقتيادي إلى ما يعرف باسم" المنطقة المرحب بها". كان هناك 35 سجينًا في الساحة، يحيط بها ما يقارب 20 حارساً. كل واحد منا كانت ذراعيه وساقيه مقيدة، ثم تم وضعنا تحت الماء وتعرضنا للضرب. كان هناك صبي صغير يقف ورائي. واقتيد من قبل الحراس واغتُصِب أمامي من قبل أربعة منهم . بقينا هناك وتعرضنا للتعذيب لمدة نصف يوم. ثم أُعطي لي الرقم 36، وقيل لي أن اسمي لم يعد محمود.

" قام ضابط اسمه حافظ مخلوف باستجوابي لمدة 36 ساعة بشكل مستمر. وتم وضعي في "الأمر التعسفي"، وهو ما يعني أنه لن يتم محاسبة من قاموا بتعذيبي في حال قتلت. تم استجوابي في خمسة طوابق من المبنى. لقد تعرضت للتعذيب أربع أو خمس مرات في اليوم، كل يوم."

"عندما حدثت الكارثة [في اشارة الى الهجوم الكيماوي في الغوطة]، كانت المنطقة شبه ميتة تماماً. بدأنا بوضع الثلج على جثث الموتى. وبدأنا التفكير في أنفسنا، ماذا سنفعل مع كل هذه الجثث؟ حتى لو كانت هناك ثلاجات لمنعها من التحلل، فلن تكون كافيةً لهم جميعاً."

3. الخاتمة والتوصيات

ان المقتطفات التي أخذت من الشهادات تمثل أصواتاً مختلفة، ولكن هناك إجماع حول أهمية حقوق الإنسان – في المقام الأول على الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع، والأهم من ذلك الحق في العيش.

المدافعون عن حقوق الإنسان السوريون الذين استجابوا للاحتياجات الماسة للناس في هذا البلد لا يمكنهم الاستمرار بالعمل دون قدر معين من الدعم سواء كان مالياً أو نفسياً أو بدنياً. لهذا السبب من المهم الإستماع إلى توصياتهم. يضمّن مركز الخليج لحقوق الإنسان دعواتهم غير منقحة والصريحة على النحو التالي:

أولاً: فيما يتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان المعتقلين، وأوضاع السجون والإجراءات القانونية الواجبة:

1. الحفاظ على السجلات، وتجنب حالات الإختفاء وإرسال بعثات لتقصي الحقائق للكشف عن التعذيب: يجب ان يعرف المجتمع الدولي ما يحدث لمدافعي حقوق الإنسان أثناء إحتجازهم – وعن تفاصيل التعذيب، أسماء السجون، الأسباب وراء حبسهم وطرق إخراجهم. لأنه بدون هذه التفاصيل، لن يكون قادراً على دعم مدافعي حقوق الإنسان بشكل صحيح.

2. ضمان أن تقع مراكز الإحتجاز في مناطق آمنة خالية من الأسلحة: ان السجون في بعض الأحيان تكون وسط ساحات القتال. وبالتالي فإن الصواريخ و/ أو العنف يسبب الوفاة للسجناء وخاصة في حالة سجن عدرا. وينبغي عدم وقوع هذه الأحداث بعد الآن، بناءً على القانون الدولي الإنساني.

3. فصل السجناء السياسيين عن السجناء الجنائيين :وضع المدافعين عن حقوق الإنسان مع السجناء الآخرين قد يؤدي في بعض الأحيان إلى مهاجمتهم نظرا لنهجهم غير العنيف. يجب أن تكون هناك ظروف سجن أفضل للمدافعين عن حقوق الإنسان؛ بدلا من ذلك، فإن أوضاع السجون أسوأ بالنسبة لهم بسبب عملهم.

4. وضع آلية لدعم أسر المدافعين عن حقوق الإنسان المسجونين: سواء في العثور على معلومات حول السجناء لمعرفة ما إذا كان عضو الأسرة على قيد الحياة أم لا. ان إحدى الوسائل يمكن أن تكون عن طريق خلق وحفظ سجلات المعتقلين اللذين يمكن ان تطلق سراحهم السلطات. إذا وجدوا على قيد الحياة، ينبغي أن يكون هناك تمويل لإرسال المساعدة القانونية للمدافعين عن حقوق الإنسان المسجونين. ان الحكومة تتهم الناس بالإرهاب وبما أنه لا يوجد شرط لوجود مراقبين دوليين لضمان مراعاة الأصول القانونية، فإن قضايا المدافعين عن حقوق الإنسان المعتقلين تقع من خلال الشروخ.

5. الإفراج عن المدافعين عن حقوق الإنسان في سوريا: يجب إطلاق سراح مدافعي حقوق الإنسان وعدم نسيانهم. ان العديد من الأسماء تميل الى ان تكون منسية. لا ينبغي أن نسمح بحدوث ذلك. كما ينبغي أن تكون هناك آلية أو ملاذاً آمناً للمدافعين عن حقوق الإنسان الذين تمكنوا من الهرب، ولكنهم لا يزالون تحت الخطر.

6. تمكين اللجنة الدولية للصليب الأحمر من الوصول إلى السجون: وعلى الرغم من أنها زارت مرتين فقط سجن عدرا، كان السجناء يخشون من الانتقام، لذلك لم يتكلموا وبالتالي لم يحصلوا على أي نوع من الحماية. يجب أن تكون هناك آلية مدروسة أكثر لزيارة السجون من قبل اللجنة الدولية.

ثانياً: فيما يتعلق باللاجئين والاستجابة لحالات الطوارئ:

7. معالجة الأسباب الجذرية لأزمة اللاجئين: يتحدث الناس حول أزمة اللاجئين وكيفية التعامل مع تدفق اللاجئين دون التركيز على السبب الرئيسي وراء تلك الأزمة. لذلك يجب العثور على السبب الرئيسي ومحاولة للتخفيف منه بدلا من التأثير. الذي يسببه.

8. تحسين أوضاع اللاجئين داخل المخيمات: ان وضع اللاجئين داخل المخيمات بحاجة إلى تحسين. العديد من الظروف المعيشية في تلك المخيمات مخجلة ولا تتوافق مع المعايير الإنسانية الأساسية.

9. تحسين وزيادة الدعم الذي يركز على المساعدات لدعم الجهود الإنسانية ، ويجب على الذين يقدمون المساعدات بذل جهوداً جادة لضمان وصوله المباشر إلى جميع المحتاجين، وليس فقط المساعدات التي تكون تحت سيطرة الحكومة.

10. وضع استراتيجية حول تمويل المساعدات والاستجابة لحالة لطوارئ السورية: ان الطبيعة التعسفية للتمويل تخلق حالة من الفوضى داخل المجتمع المدني السوري. وهناك حاجة للتنسيق بين الجهات الممولة لاستخدام التمويل كوسيلة لجعل المجتمع المدني السوري يقوم بالتنسيق والتعاون معا بدلا من التنافس. يجب أيضاً على الحكومات/مجموعات التدريب/التمويل ايجاد وسيلة لتحديد المنظمات غير الحكومية والمدافعين عن حقوق الإنسان اللذين يمتلكون الشرعية والمصداقية من أجل تمويلهم.

11. إيلاء مستوى عال من الاختيار الدقيق والإجراءات الأمنية عند إجراء دورات تدريبية للمدافعين عن حقوق الإنسان السوريين: تبين ان بعض المدعوين هم من المخابرات أو المتسللين.

12. ضمان الشفافية حول آليات المنظمات الدولية غير الحكومية للدعم: ان المنظمات غير الحكومية الدولية لديها عدد قليل من آليات الدعم ولكن لا تزال هناك مشكلة مع هذه الآلية. اننا وفي كثير من الأحيان قضينا الوقت ذهاباً وإياباً لمدة شهور، ولا نحصل على شيء منها. يجب أن تكون هناك إدارة أفضل في التعامل مع الحالات عندما يتعلق الأمر بالصحة والتعليم وإعادة التوطين، والاستجابة للطوارئ والسلامة، الخ...

ثالثاً: فيما يتعلق بنقاط ضغط المجتمع الدولي:

13. يجب على المجتمع الدولي العمل على رفع الحصار عن المناطق التي تحتاج إلى المساعدات الإنسانية والتي ليس لديها إمكانية الوصول إلى الغذاء والكهرباء والاحتياجات الإنسانية الأساسية لشهور وسنوات.

14. يجب أن تكون استجابة المجتمع الدولي أقوى. هناك استجابة ضعيفة للوضع السوري، حتى في الحالات الموثقة. لم يكن هناك صراع في أي وقت مضى موثّق مثل الصراع السوري، ولكن المسائلة تبدو بعيدة جداً.

15. يجب على المجتمع الدولي إدراك أن التهديد الرئيسي ليس فقط داعش أو فقط الحكومة أو نظير واحد فقط. ان المدافعين عن حقوق الإنسان يتعرضون للتهديد من قبل كل من الجهات الحكومية وغير الحكومية.

16. لا ينبغي تبرير الغارات الجوية التي شنتها الحكومة على المدنيين. يجب أن تكون هناك منطقة حظر جوي للمساعدة في تسهيل وظيفة العاملين بالمجال الإنساني، وخاصة الذين يحاول توفير التعليم للأطفال الصغار في المدرسة. لقد كانت الضربات الجوية أسوأ حالة فالعاملين في المجال الإنساني لا يمكنهم القيام بأي شيء طالما الطائرات مازالت تحلق.

17. يجب ألا يكون تركيز المجتمع الدولي فقط على المدافعين عن حقوق الإنسان، ولكن على إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين المعتقلين بشكل تعسفي.

محادثات السلام في الأمم المتحدة

إذا كانت محادثات السلام في الأمم المتحدة قادرة بنجاح على المساعدة في إنهاء الحرب، يأخذ مركز الخليج لحقوق الإنسان أيضا هذه الفرصة ليكرر التوصيات الرئيسية من القرار الذي تم التوصل إليه نتيجة للمحادثات:

"يدعو الأطراف إلى السماح الفوري للمؤسسات الإنسانية بالوصول السريع والآمن ودون عوائق في جميع أنحاء سوريا من خلال معظم الطرق المباشرة، والسماح الفوري بوصول المساعدات الفورية والإنسانية إلى جميع المحتاجين، ولا سيما في جميع المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها، وإطلاق سراح الأشخاص المحتجزين بشكل تعسفي خاصة النساء والأطفال، كما يدعو دول الأعضاء في المجموعة الدولية لدعم سوريا لاستخدام نفوذهم على الفور لهذه الغايات، ويطالب المركز أيضاً بالتنفيذ الكامل لقرارات 2139 (2014)، 2165 (2014)، 2191 (2014)، وأية قرارات أخرى واجبة للتطبيق."

"يطالب جميع الأطراف بالتوقف فوراً عن أي هجمات ضد المدنيين والأهداف المدنية، بما في ذلك الهجمات ضد المنشآت والأفراد الطبية، وأي استخدام عشوائي للأسلحة، بما فيها القصف والقصف الجوي، ويرحب بتعهد المجموعة الدولية لدعم سوريا بالضغط من أجل تحقيق ذلك. ويطالب أيضاً كافة الأطراف بالتطبيق الفوري لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان عندما تقتضي الحاجة."

علاوة على ذلك، يدعو مركز الخليج لحقوق الإنسان إلى التوصيات التالية:

1. احترام عمل وجهود المدافعين عن حقوق الإنسان السوريين في سوريا وخارجها، وضمان حريتهم في ممارسة حقوقهم دون خوف من الإنتقام أو العقاب.

2. ايقاف العنف ضد المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من المدنيين خلال الحرب الدائرة، وحماية المدنيين يجب أن تكون مضمونة بموجب القانون الإنساني الدولي.

3. بدء المفاوضات بين الفصائل المختلفة في أقرب وقت ممكن، وينبغي أن يتم أخذ المدافعين عن حقوق الإنسان بنظر الاعتبار عند مناقشة الحماية والسلامة.

4. اطلاق سراح جميع المدافعين عن حقوق الإنسان المعتقلين وضمان سلامتهم.

5. إجراء تحقيق محايد وشامل في جميع الجرائم التي ارتكبت ضد مدافعي حقوق الإنسان في سوريا على الفور، وذلك بهدف تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة وفقاً للقوانين المحلية والمعايير الدولية.

6. جعل عمل المفوضة السامية لشؤون اللاجئين أكثر فعالية لتتماشى ومتطلبات الشعب السوري بما في ذلك المدافعون عن حقوق الإنسان، والذين اجبروا بالتالي لمغادرة بلادهم.